

تحديث القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
دراسة تحليلية تقييمية للفترة من 2015-2023
"The Role of Agricultural Modernization in Achieving Food
Security in Algeria :An Analytical and Evaluative Assessment
of the Period 2015-2023"

¹طرطاق رتيبة

أستاذ محاضر صنف ب/مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة/ جامعة فرحات عباس سطيف 1
tartag94@yahoo.fr

قُدِّم للنشر في 2025-09-25 ، قُبِلَ للنشر في: 2025-10-21، نشر في: 2025-12-05

الملخص:

يمثل القطاع الزراعي أحد الأسس الجوهرية للاقتصاد الوطني، ورافعة أساسية للخروج من التبعية الاقتصادية، وأظهر واقع الزراعة في الجزائر تباينا فبعض المنتجات تحقق فائضا واكتفاء ذاتيا (التمور، زيت الزيتون، اللحوم البيضاء)، وأخرى تعاني عجزا مزمنًا (الحبوب، الحليب، البقوليات)، ويعد تحديث القطاع الزراعي عبر رفع المردودية، وترشيد المبادلات الغذائية خيارا استراتيجيا لضمان الأمن الغذائي، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الأمن الغذائي، تحديث القطاع الزراعي، الجزائر.

تصنيف JEL: Q10, Q13, Q18

Abstract :

The agricultural sector represents one of the fundamental pillars of the national economy and serves as a key lever for reducing economic dependency. In Algeria, the agricultural landscape reveals a clear contrast: certain products achieve surplus and self-sufficiency such as dates, olive oil, and poultry while others suffer from chronic shortages, including cereals, milk, and legumes. Modernizing the sector by enhancing productivity and rationalizing food trade emerges as a strategic option to ensure food security and reduce reliance on external markets.

Keywords: Agricultural sector, Food security, Agricultural modernization, Algeria

Jel Classification Codes: Q10, Q13, Q18

¹ المؤلف المراسل

مقدمة:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية في اقتصاديات كل الدول، ليس باعتباره مصدرا لتأمين الغذاء، بل لدوره الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر تحديث القطاع الزراعي، قضية أساسية في ظل التحديات العالمية المتزايدة في مجال الأمن الغذائي، وهو لا يقتصر على إدخال الآلات، والتقنيات الحديثة فحسب، بل يشمل أيضا تطوير سياسات الدعم، ترشيد استغلال الموارد المائية، وتبني الابتكار الرقمي في أساليب الإنتاج والتوزيع. ونظرا لأهمية القطاع الزراعي ومكانته في الاقتصاد الوطني، فالجزائر تتجه بخطى ثابتة نحو تحديث وتطوير قطاعها الزراعي. وذلك بوضعها لعدة استراتيجيات تسعى من خلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، وضمان الأمن الغذائي للمواطنين. هذا التوجه الجديد يعكس رؤية مستقبلية طموحة للقطاع الزراعي، ويهدف إلى تعزيز مكانة الجزائر كقوة زراعية إقليمية. في هذه الورقة البحثية، سنستعرض بالتفصيل الاستراتيجيات والخطط التي تتبناها الجزائر لتحديث قطاعها الزراعي، ونناقش التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع الحيوي. كما سنسلط الضوء على دور التكنولوجيا الحديثة، في دفع عجلة التنمية الزراعية وتحقيق الأهداف الوطنية الطموحة

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم تحديث القطاع الزراعي في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي؟ وماهي التحديات التي تعيق هذا الدور؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بتحديث القطاع الزراعي، وما دوره في تحقيق الأمن الغذائي؟
- ما هي أبرز السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر لتحديث القطاع الزراعي؟
- إلى أي مدى ساهمت برامج وسياسات الدولة في تحديث الزراعة، وتحسين الإنتاجية؟
- ماهي الآفاق المستقبلية لتطوير الزراعة الجزائرية، ضمن استراتيجية وطنية للأمن الغذائي؟

فرضيات البحث:

- يقصد بتحديث القطاع الزراعي، استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في إدارة المزارع، بهدف تحسين جودة وكمية الإنتاج، وتوفير السلع الغذائية، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها.
- قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية كبرى، من خلال دعم الاستثمار الفلاحي وتطوير الري، وتنويع الإنتاج، وإدماج التكنولوجيا، مع التركيز على الأمن الغذائي عبر رفع الإنتاج المحلي للحبوب والحليب واللحوم.
- ساهمت برامج وسياسات الدولة بشكل ملحوظ في تحديث البنية التحتية الزراعية، حيث ساهمت في تحقيق قفزات إنتاجية في بعض المنتجات.
- لكي تحقق الجزائر أمنها الغذائي، ينبغي أن تكون لها استراتيجية قائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية (الحبوب الحليب، الزيوت).

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور التحولات التكنولوجية الحديثة في تطوير وتحديث القطاع الزراعي في الجزائر، وتأثيراتها الملموسة على رفع كفاءة المحاصيل، وزيادة الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

منهجية البحث:

من أجل الإحاطة بجميع جوانب البحث، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال التحليل والاستعانة بالدراسات والإحصائيات، وتم تقسيم الورقة البحثية للعناصر الموالية.

1- الإطار المفاهيمي والنظري:

ظهر مفهوم الأمن الغذائي، خلال أزمة الغذاء العالمية في النصف الأول من السبعينات، ويرتبط تحقيقه بقدرة الدولة على تأمين احتياجات مواطنيها من الغذاء الكافي، ويتطلب هذا استراتيجيات تحديث مستمرة للقطاع الزراعي.

1. مفهوم تحديث القطاع الزراعي

يقصد بتحديث القطاع الزراعي، استخدام العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الممارسات الزراعية المستدامة، أي تطبيق تقنيات المعلومات والبيانات لتحسين أنظمة الزراعة المعقدة، وتتضمن الآلات الفردية، وجميع عمليات المزرعة.¹ يمثل تحديث القطاع الزراعي، المركز الأساسي الثاني من سياسة التجديد الزراعي والريفي، ويرتكز على البعد الاقتصادي لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، ويقوم هذا البرنامج من الناحية العملية على نقاط أساسية تتحدد في:² -وضع برنامج مكثف، تستعمل فيه وسائل إنتاج عصرية ومتطورة، بهدف رفع الإنتاج وتكثيفه، ودمج الفروع الغذائية، بحيث تستهدف هذه السياسة، الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك والتي تتمثل في: فرع الحليب، فرع الحبوب، فرع الخضار الجافة، فرع البطاطا، فرع الزيوت، الفروع الغذائية الصناعية، فرع التمور كفرع استراتيجي في الزراعة الجزائرية، بحيث أنها تتمتع بأفضل نوعية في مجال التمور، فرع اللحوم الحمراء، وفرع الدواجن. ومن أجل تطوير هذه الفروع من خلال البرامج المسطرة، تخضع عملية الإنتاج إلى نظام عملية اقتصاد مياه الري، من خلال استعمال تقنيات عصرية واقتصادية. -وضع أسس تنظيمية لعملية الإنتاج الزراعي لتحقيق هدف مزدوج، فمن جهة تحقيق الاستقرار على مستوى العرض، بالنسبة للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك كالحبوب، الحليب، البطاطا، والزيوت، ومن جهة أخرى حماية مداخل المنتجين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف المزدوج، يستلزم تنظيم محكم في الإنتاج، وتجهيز وسائل التخزين، لضمان السير الحسن للأسواق، من خلال تنظيم عملية العرض والطلب على المنتجات الغذائية. -خلق بيئة ملائمة للاستثمار، من خلال تقديم مساعدات مالية، بتقديم قروض من دون فائدة لاقتناء العتاد الفلاحي اللازم لتفعيل النشاط الزراعي وتطويره.

2-1 الأمن الغذائي وأبعاده:

يشهد موضوع الأمن الغذائي اهتماماً كبيراً ومتزايداً في ظل التحديات العالمية، والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول في تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها. وتزايد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى ارتباطه الواسع بمسارات التنمية والاستقرار، ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى التعمق في المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي لفهم أبعاده والعوامل المؤثرة عليه.

¹سليمي سعداوي، الذكاء الصناعي كآلية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الدول النفطية -نحو الاستفادة من التجربة القطرية- الملتقى الوطني حول التكنولوجيا الخضراء وتعزيز الاستفادة بمنظمات الأعمال، جامعة 8 ماي 1945 قاصمة، مارس 2023، ص7.

² Ministère de l'agriculture et du développement rural, Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, Alger, MADR, Novembre 2010, p3-4.

1-2-1 مفهوم الأمن الغذائي

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الأمن الغذائي على أنه الحالة التي يحصل فيها جميع الناس وفي كل الأوقات، على ما يكفي من الغذاء الآمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم، وتفضيلاتهم الغذائية، وذلك لضمان حياة نشطة وصحية، ضمن نظم غذائية مستدامة " ¹

وحسب تعريف البنك الدولي، فإن الأمن الغذائي هو إمكانية حصول كل الناس، في كافة الأوقات على الغذاء الكافي للقيام لأنشطتهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما، عندما يصبح هذا القطر ينظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي، في كل الأوقات، حتى في أوقات الأزمات، وحتى في أوقات تردي الإنتاج العالمي، وظروف السوق الدولية.²

2-2-1 أبعاد الأمن الغذائي

يقسم الأمن الغذائي إلى أربعة أبعاد رئيسية وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي تشكل إطاراً متكاملًا لفهم التحديات وتصميم السياسات.

أولاً: توافر الغذاء

ويقصد به إتاحة الغذاء، وكفاية المعروض منه لكل المواطنين، وفي مختلف السلع وفق الكمية والنوعية اللازمين في بلد ما.³

ثانياً: الوصول إلى الغذاء.

يشير إلى قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء، سواء مادياً (من خلال وجود أسواق قريبة) أو اقتصادياً (من خلال القدرة على تحمل تكاليفه)

ثالثاً: استخدام الغذاء.

يعني بالاستفادة السليمة من الغذاء من خلال التغذية المتوازنة، جودة الغذاء، وسلامته الصحية، بحيث يُلبي احتياجات الجسم من العناصر الغذائية

رابعاً: استقرار الغذاء.

يركز على ضمان استمرارية الأبعاد الثلاثة السابقة (توافر، وصول، استخدام) على المدى الطويل، وعدم تأثرها بالصدمات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

3-1 ارتباط الزراعة بتحقيق الأمن الغذائي:

الزراعة عنصر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تُعد المصدر الرئيسي للغذاء، وتساهم في توفيره بكميات كافية، ونوعية مناسبة لضمان استدامة صحة ونشاط الأفراد، وذلك عبر زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز استدامة القطاع الزراعي نفسه.

2-سياسات تحديث الزراعة وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر:

1-1 أدوات وسياسات تحديث القطاع الزراعي:

تتضمن أدوات واستراتيجيات تحديث القطاع الزراعي في الجزائر عدة محاور رئيسية منها:¹

¹ كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر، أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 7، 2018، ص 132.

² عزت ملوك فناوي، الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين: الأمن الغذائي العربي، القاهرة، مصر، سبتمبر 2002، ص 2.

³ هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية للفترة من (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 30.

1. الاستثمار في التقنيات الحديثة:

تدرك الجزائر أهمية التكنولوجيا في تحديث القطاع الفلاحي. لذلك، تشجع الدولة على استخدام التقنيات الحديثة مثل: (أنظمة الري الذكية، الزراعة الدقيقة باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المزارع، تطبيق تقنيات البيوتكنولوجيا لتحسين المحاصيل).

2- تعزيز الكفاءات الفنية:

لضمان نجاح عملية تحديث القطاع الفلاحي، تركز الجزائر على: (تدريب وتأهيل الكوادر الفنية في مجال الزراعة الحديثة، تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي، إنشاء مراكز تدريب متخصصة للفلاحين، تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية).

3. زيادة الإنتاج الزراعي:

تهدف الاستراتيجية الجزائرية إلى زيادة الإنتاج الزراعي، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية مثل: (القمح، الذرة الصفراء، البقوليات، الزيتون والزيتون النباتية)

لتحقيق هذا الهدف، تتبنى الدولة سياسات تشمل:

-توسيع المساحات المزروعة، وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية.

-دعم استخدام البذور المحسنة والأسمدة الفعالة، وتطوير أنظمة الري وترشيد استهلاك المياه.

4-استصلاح الأراضي الزراعية:

تعتبر عملية استصلاح الأراضي الزراعية من أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الجزائر لزيادة المساحات المزروعة. تشمل هذه الجهود:

-تحويل الأراضي البور إلى أراضي زراعية منتجة، وتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية.

-توفير الموارد المائية اللازمة للزراعة، وتشجيع الاستثمار في المناطق الصحراوية والجبلية.

5. تحسين أنظمة الري:

تدرك الجزائر أهمية الري في تحسين الإنتاج الزراعي، لذا تركز على:

-تطوير شبكات الري وتحديثها، وتشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة والموفرة للمياه.

-بناء السدود وتخزين المياه، وإدارة الموارد المائية بكفاءة.

6-الرقمنة في القطاع الفلاحي:

تلعب الرقمنة دوراً محورياً في عصنة القطاع الفلاحي في الجزائر. تشمل جهود الرقمنة:²

-إنشاء قواعد بيانات زراعية شاملة، وتطوير أنظمة إدارة المزارع الرقمية.

-استخدام تطبيقات الهواتف الذكية لدعم الفلاحين، وتطبيق تقنيات إنترنت الأشياء في الزراعة.

7-تشجيع الشباب على الاستثمار في المجال الفلاحي:

تدرك الحكومة الجزائرية أهمية إشراك الشباب في تطوير القطاع الفلاحي، لذلك تتخذ عدة إجراءات منها، توفير التمويل

والقروض الميسرة للمشاريع الزراعية الشبابية، وتقديم الدعم الفني والإرشاد للشباب المستثمرين في الزراعة، إضافة إلى إنشاء

حاضنات أعمال زراعية لدعم المشاريع الناشئة، وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتأهيل الشباب في مجال الزراعة الحديثة.

¹Farmonaut، تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر: إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع بتاريخ 5سبتمبر 2025 متاح على الرابط:

<https://farmonaut.com/africa/>

² Farmonaut, ibid, p4.

8 - دعم الفلاحين والمربين:

تقدم الدولة الجزائرية دعماً شاملاً للفلاحين والمربين، يشمل توفير الدعم المادي لشراء المعدات والآلات الزراعية الحديثة، وتقديم الإعانات على أسعار المواد الأساسية مثل الأسمدة والبذور، وتوفير الخدمات الإرشادية والاستشارية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتحسين سلاسل التوريد.

2-2 مراحل تحديث وتطوير الزراعة في الجزائر

بداية من سنة 2000 قامت الجزائر بخطط إصلاحية وتبني سياسة فلاحية جديدة، وذلك من خلال:

أ- المخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)

تم إطلاق هذا المخطط سنة 2000 لمدة أربع سنوات، بهدف بناء زراعة منظمة تخضع لآليات السوق وتشجيع المبادرة الخاصة، عبر دعم الاستثمارات داخل الاستغلاليات الزراعية، كما أن هدف هذا المخطط هو ضمان الأمن الغذائي، عبر تغطية حاجات الأسر من المنتجات الزراعية الوطنية، وفي الأخير حقق هذا المخطط أهدافا، تمثلت في: ¹

-توسيع المساحات الزراعية.

-إعادة تهيئة الأراضي.

-تكثيف الإنتاج.

-إطلاق برنامج تشجير يغطي 1.2 مليون هكتار .

وفي 2002 تم توسيع المخطط السابق ليصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR) وكان الهدف منه إدماج المساعدة في الوسط الريفي، وتسهيل تنمية القطاع بدعم الاستثمارات الخاصة، وتحسين الخدمات الزراعية، بالإضافة لإقامة شركات محلية، وتحقيق إدارة مستدامة للموارد.

ب- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

يعتبر برنامج التجديد الفلاحي والريفي من أهم البرامج التنموية، باعتباره المؤهل الأساسي لتنمية القطاع الفلاحي، وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تمحور أساس هذه السياسة حول تحقيق توافق وطني يخص الأمن الغذائي، لضمان السيادة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى عدة أهداف أخرى بغية تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

ج- السياسات الزراعية بعد 2014

-المرحلة الأولى من 2016 إلى 2019

بدأت بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 243-16 المؤرخ في 2016/09/22 الذي تم بموجبه السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية، والمنظمات المهنية، والمتعاملين في قطاع الفلاحة، وذلك بتعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد، والتنشيط في المناطق الريفية، وتطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد، بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية، ثم جاء مخطط عمل الفلاحة لسنة 2019، تحت شعار

¹ MIMOUNI Chahrazede , Plans de développement agricole en Algérie : Etat des lieux et leur impact sur la production agricole de 2000 à 2019, Finance & Markets Journal, N°2, Vol. 10, 2024,p123.

الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي، من خلال نموذج نمو جديد، يركز على الاستثمار الخاص، باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي، والابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث، والتنمية الزراعية، وتحسين الري من أجل تحقيق زيادة مطردة للإنتاجية.

—المرحلة الثانية من 2020 إلى الآن:

تم إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 265/20 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 ومن بين أهم أهدافه:

- يقوم الديوان بتحديد المحيطات، التي من شأنها استقبال لمشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية، والزراعة الصناعية، ويقوم بدراسات تقنية معمقة، عن طريق مكاتب دراسات متخصصة.
- مرافقة حاملي المشاريع للحصول على المزايا المنصوص عليها، في التشريع والتنظيم المعمول بهما، كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 55/24 المؤرخ في 11 رجب 1445 الموافق لـ 23 جانفي 2024، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز.
- ضمان الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، بالإضافة إلى خلق أقطاب حقيقية للتنمية، في مختلف الشعب الفلاحية الكبرى، حيث ضمت قائمة الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي الشعب الزراعية التالية: (زراعة الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة النباتات الزيتية، وإنتاج الحليب واللحوم،....)¹.

3-2 واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحديث القطاع الزراعي

تسعى الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجاتها الغذائية، من خلال تطوير وتحديث قطاع الزراعة، عبر توسيع المساحات الزراعية، وتطوير الأدوات الزراعية، إضافة إلى تشجيع الفلاحين. وتعد المؤشرات الوطنية للأمن الغذائي أداة قياس أساسية لتقييم مدى تحقيق الأهداف المرسومة في هذا المجال، وفيما يلي سنقوم بدراسة تحليلية للإنتاج الزراعي، ومستويات الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية في الجزائر، ونسب الواردات الغذائية، والمؤشرات التغذوية للسكان.

¹ ماحي زكريا، بنية صبرينة، بلجيلالي فتيحة، مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 6، العدد 2، 2024، ص 75.

أ - تطور الإنتاج الزراعي من المواد الغذائية الرئيسية في الجزائر

الجدول رقم (01): تطور الإنتاج الزراعي من المواد الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة من

2023-2015

الوحدة: طن

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات المنتجات
2500000,0	3000000,0	2168386,0	3106754,0	3876876,0	3981219,2	2436503,0	2440097,0	2656731,0	القمح
1012000	1011000	573855	1216358	1654114	1962839,1	972330	923593,5	1033350	الذرة والشعير
4632151,7	4356127,7	4360880,0	4659482,0	5020249,0	4653322,2	4606402,4	4759676,6	4539577,0	البطاطا
2419276,6	2433986,7	2409291,0	2414552,0	2478117,0	2422053,0	2666000,0	2818000,0	2932000,0	حليب
498039,1	486058,3	488565	479149	480680	478200	491405,6	486158	459192	اللحوم الحمراء
458093,9	443271,2	418561	530756	418778,8	413216,8	400005,8	380264	358834,9	اللحوم البيضاء
21703,7	11198	15224	16207,4	31435,9	35597,1	23741,9	14068,9	9488,9	البقوليات
1682041,9	1653903,8	1641636,0	1635616,3	1477878,0	1309745,2	1286286,0	1280570,0	1163766,0	طماطم
353,2	352,2	354,1	353,2	349,2	359,9	350,6	337,0	346,5	بصل
/	338700	249900	217400	118700	91900,3	72900,0	78700,0	75500,0	الزيوت النباتية
1324767,0	1244466,9	1188803,0	1151909,3	1136025,0	1094700,0	1058558,7	1029595,7	990377,0	التمور
1394808,8	1359351	1338411	1307468,7	1310418	1181206,6	1259142	1241599	1197423	الفواكه

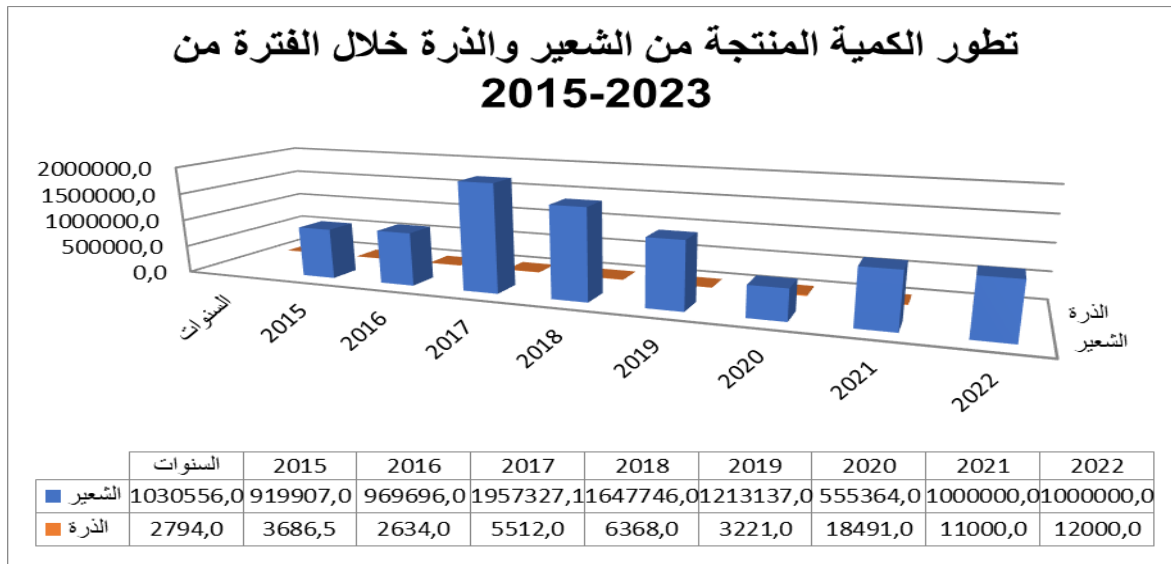
المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة fao.org/faostat

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المنتجات والمحاصيل الزراعية المذكورة تمثل أهم المنتجات المستهدفة من خلال السياسات والبرامج المنتهجة وعلى رأسها القمح، إذ نلاحظ زيادة معتبرة في الإنتاج من سنة 2015 إلى غاية 2018 حيث تم في هذه السنة تسجيل مستويات إنتاجية مرتفعة، بسبب الموسم الجيد حيث بلغت كمية الإنتاج 3981219,2 طن، في حين تم تسجيل في السنوات الموالية انخفاض ملحوظ في الكمية المنتجة حيث قدرت في سنة 2022 بـ 3981219,2 طن وذلك بسبب عوامل الطقس، والتساقطات المطرية غير المنتظمة وغير الكافية.

أما إنتاج الشعير فيعد من أهم الحبوب المزروعة في الجزائر بعد القمح وزراعته تتأثر بشدة بتقلب الأمطار وموسم الشتاء، وأيضا شهدت الكمية المنتجة منه تقلبات سنوية مشابهة للقمح، حيث بلغت أكبر كمية منتجة منه 1957327.1 طن في سنة 2018 وبعدها شهدت انخفاض مستمر إلى أن وصلت 10000000 طن في سنة 2023 بسبب الاعتماد على الأمطار الموسمية في السقي، ما يجعل الأمن الغذائي فيما يخص مادة الحبوب هشاً، وأي سنة يسجل فيها الجفاف تنعكس على انخفاض الإنتاج المحلي، وارتفاع حاجة البلاد للاستيراد.

أما مادة الذرة فيعتبر الإنتاج المحلي منخفض نسبياً، مقارنة بالقمح والشعير حيث كان إنتاجها ضعيفاً خلال الفترة من 2015 إلى 2020 ثم قفز بشكل ملحوظ في سنة 2021 ليبلغ 18491.0 طن أي بمتوسط أقل من 15 ألف طن في السنوات السابقة، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى تشجيع وزارة الفلاحة على تجارب لتوسيع زراعة الذرة العلفية، بالإضافة إلى الظروف المناخية الملائمة نسبياً لزراعة هذه المادة والشكل الموالي يوضح تطور الكمية المنتجة من الشعير والذرة خلال الفترة 2015-2023

شكل 1. تطور الكمية المنتجة من الشعير والذرة خلال الفترة 2015-2023



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن محاصيل البطاطا، البصل والطماطم والبقوليات شهدت تطورا ملحوظا طيلة فترة الدراسة، بسبب اعتمادها على الزراعة المروية، وكذا الاعتماد على البيوت البلاستيكية في إنتاج كل من الطماطم والبصل، وهذا ما يقلل من تأثير الجفاف على الإنتاج مقارنة بمحاصيل الحبوب التي تعتمد على الأمطار في سقيها

أما تطور إنتاج الفواكه والتمور فعرف تطورا تصاعديا من 2015 إلى 2023 بسبب تنوع المناخ الجزائري، وتوفر بيئة مناسبة لعدة أصناف من الفواكه (العنب، التفاح، الخوخ...)، وكذا توسع زراعة التمور في الجنوب بفضل ملائمة الظروف الصحراوية وارتفاع الاستثمارات.

وبخصوص اللحوم الحمراء فشهدت الكمية المنتجة ارتفاعا مستمرا من 2015 إلى غاية 2019 حيث ارتفعت من 459192 طن إلى 480680 طن لتشهد بعدها انخفاضا طفيف نوعا ما في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد19 والتي أثرت على سلاسل التوزيع، بالإضافة إلى تأثير الظروف المناخية، وارتفعت مستويات الإنتاج تدريجيا في السنوات الموالية بسبب رفع القيود وتحسن ظروف السوق لتصل الكمية المنتجة 498039,1 طن في 2023.

في حين أن تطور إنتاج اللحوم البيضاء كان بوتيرة متزايدة طيلة الفترة من 2015 إلى 2023 بسبب التربة المكثفة للدواجن. كما شهدت كل من مادة الحليب والزيتون النباتية تطورا ملحوظا، بسبب دعم الدولة لمربي الأبقار الحلوب من جهة، والتوسع في زراعة أشجار الزيتون وإدخال تقنيات العصرنة من جهة أخرى، في حين يبقى إنتاج الزيتون النباتية (كالصوجا وعباد الشمس) ضعيفا نوعا ما مقارنة بزيت الزيتون نتيجة محدودية المساحات المزروعة بالمحاصيل الزيتية.

ب- انعكاس التحديث الزراعي على مردودية المنتجات الغذائية الرئيسية

بعد عرض تطور الإنتاج الزراعي للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر، يتضح أن قياس الكميات المنتجة لوحده لا يكفي لتقييم فعالية القطاع الزراعي الجزائري، فالعبرة ليست بحجم الإنتاج فقط، وإنما بمدى كفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة، من أرض ومياه، وبذور وتقنيات حديثة، ومن هنا تبرز أهمية مؤشرات المردودية الزراعية باعتبارها مقياسا جوهريا لمدى نجاح جهود التحديث، إذ تعكس حجم الإنتاج المحقق لكل وحدة من الموارد المستعملة، وتمثل بذلك صورة حقيقة تعكس فعالية التسيير والتقنيات المستحدثة، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى تطور مردودية أهم المنتجات الغذائية في الجزائر خلال نفس الفترة .

الجدول رقم (02): تطور مردودية أهم المنتجات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2023.

الوحدة: (كغ/هكتار)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المردودية									
القمح	1464.0	1183.3	1150.1	2043.3	1963.0	1681.1	1584.3	1666.7	1388.9

6975.6	6475.6	6184.4	7314,2	5608.2	6253.5	2044.8	5256.3	5208.6	الذرة والشعير
33627.9	32845.8	31864.9	31174.4	31801.1	31091.6	30952.4	30450.6	29609.9	البطاطا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	حليب
229	239	248	243	250	247	251	228	209	اللحوم الحمراء
6249.0	5902.0	4671.0	7118.0	5767.0	6000.0	6000.0	6000.0	6000,0	اللحوم البيضاء
3068.1	2919.7	2670.8	3013.9	3052.6	3236.7	2755.7	2597.6	2561.4	البقوليات
69547.5	66347.7	63740.8	62164.7	59124.6	58672.9	53646.7	56772.9	48359.3	طماطم
10877.8	10818.8	10891.8	10923.2	10643.5	11112.0	11019.5	10912.9	10799.8	بصل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الزيوت النباتية
7394.7	7092.9	6910.3	6756.1	6690.9	6483.1	6314.3	6155.0	5934.2	التمور
39287.8	38047.4	38156.5	36279.4	37048.5	33101.4	28478.1	26772.5	29359	الفواكه

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة fao.org/faostat

نلاحظ من خلال الجدول أن مردودية المنتجات الغذائية الأساسية وعلى رأسها القمح شهدت مردودية متذبذبة لم تتجاوز في الغالب 2043.3 كغ/هكتار والتي سجلت كقيمة قصوى في 2018 نتيجة الظروف المناخية الملائمة لتتخفف فيما بعد لتصل إلى 1388.9 كغ/هكتار، في حين شهدت مردودية الشعير والذرة مع ارتفاعا محسوسا نوعا ما، وذلك راجع لارتفاع مردودية الذرة مقارنة بمردودية الشعير بسبب استعمال بذور هجينة عالية الإنتاجية، وإدخال تقنيات حديثة للري، على عكس الشعير الذي يعتد على الأمطار في سقيه.

أما فيما يخص البطاطا والطماطم فهي من أكبر المحاصيل مردودية، حيث شهدت تطور مستمر من 2015 إلى 2023 أين سجلت مردودية البطاطا 33627.9 كغ/ هكتار، في سنة 2023 و بلغت مردودية الطماطم 69547.5 كغ/ هكتار وهذا راجع إلى اعتماد أساليب الري الحديثة، وكذا الزراعة في البيوت البلاستيكية أما مردودية البصل فشهدت تطورا ثابتا نوعا ما، على عكس البقوليات التي شهدت مردوديتها ارتفاعا محسوسا.

أما مردودية الفواكه والتمور فشهدت تطور وتحسن مستمر، ويمكن ارجاع ذلك إلى التوسع في غرس الأشجار المثمرة، واعتماد السقي بالتقطير فيما يتعلق بالفواكه مما أدى إلى رفع الإنتاجية، وأيضا برامج الدعم الحكومية لتشجيع زراعة النخيل، وتوسيع الواحات المزروعة.

وفيما يتعلق بمردودية اللحوم الحمراء والبيضاء، فنشاهد أن اللحوم الحمراء مردوديتها ضعيفة، على عكس اللحوم البيضاء والتي شهدت مردوديتها منحنى تصاعدي طيلة الفترة من 2015 إلى 2023 بسبب التربية المكثفة للدواجن، مما يجعلها المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني في الجزائر.

3-مساهمة التحديث في تقليص فجوة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

يبرز دور تحديث القطاع الزراعي كخيار استراتيجي لتقليص فجوة الاستيراد، من خلال رفع المردودية وتحسين نوعية الإنتاج، بما يساهم في تعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، وفيما يلي سنقوم بعرض تطور الإنتاج المحلي، ونسبة الاكتفاء الذاتي وعلاقتها بالواردات الغذائية خلال الفترة من 2015 إلى 2022

3-1 تطور الإنتاج المحلي والمبادلات الغذائية

يمثل الإنتاج المحلي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، غير أنه في الكثير من الأحيان لا يغطي الحاجات الوطنية المتزايدة، وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى الواردات لتدارك العجز، مقابل تسجيل صادرات محدودة لبعض المنتجات.

وفيما يلي سنقوم بتحليل مسار الإنتاج المحلي، بالموازاة مع حركة المبادلات الغذائية (الواردات والصادرات) خلال الفترة من 2015 إلى 2022 وذلك بغية تقييم مدى قدرة التحديثات التي عرفها القطاع الزراعي على تحسين التوازن الغذائي، وتقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

الجدول رقم (03): تطور الإنتاج المحلي والمبادلات الغذائية للمنتجات الأساسية في الجزائر

المنتج	السنوات	الإنتاج (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	العرض المحلي (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي* (%)
القمح	2015	2657.0	8533.0	7.0	10286.0	23.8
	2016	2440.0	8256.0	6.0	10638.0	22.83
	2017	2437.0	8112.0	10.0	10437.0	23.12
	2018	3981.0	8441.0	3.0	11718.0	32.05
	2019	3877.0	6796.0	8.0	11863.0	36.35
	2020	3107.0	7077.0	57.0	10491.0	30.68
	2021	2168.0	8057.0	58.0	10618.0	21.32
	2022	3000.0	7047.0	91.0	10625.0	30.13
الشعير والذرة	2015	1034	5247	00	6196.0	16.46
	2016	924.0	5076.0	00	5950.0	15.4
	2017	973.0	4728.0	00	5676.0	17.07
	2018	1961.0	4555.0	00	6480.0	30.09
	2019	1654.0	4974.0	00	6772.0	24.95
	2020	1216.0	5921.0	00	7086.0	17.04
	2021	573.0	4479	1.0	6211.0	11.34
	2022	1611.0	4247	00	5865.0	27.50
البطاطا	2015	4540.0	188.0	0.0	4807.0	96.02
	2016	4760.0	111.0	3.0	4927.0	97.78
	2017	4606.0	170.0	1.0	4949.0	96.46

دفاتر MECAS

المجلد 21/ العدد 2 / ديسمبر 2025

96.85	4980.0	1.0	152.0	4653.0	2018	
97.51	5090.0	2.0	130.0	5020.0	2019	
98.16	4747.0	3.0	90.0	4659.0	2020	
98.22	4839.0	0.0	79.0	4361.0	2021	
103.12	4666.0	2.0	136.0	4300.0	2022	
51.20	6783.0	4.0	3326.0	3486.0	2015	حليب
52.66	7093.0	1.0	3287.0	3655.0	2016	
48.24	7106.0	1.0	3860.0	3596.0	2017	
42.28	6743.0	8.0	4192.0	3065.0	2018	
50.09	7024.0	22.0	3353.0	3343.0	2019	
46.03	7244.0	3.0	3933.0	3355.0	2020	
48.25	6875.0	1.0	3501.0	3264.0	2021	
45.43	7364.0	1.0	3988.0	3321.0	2022	
63.29	233.0	-	90.0	155.0	2015	اللحوم الحمراء
65.68	229.0	-	85.0	164.0	2016	
72.49	209.0	-	63.0	166.0	2017	
69.54	211.0	0.0	67.0	153.0	2018	

دفاتر MECAS

المجلد 21/ العدد 2 / ديسمبر 2025

67.55	224.0	0.0	73.0	152.0	2019	
82.75	174.0	0.0	30.0	144.0	2020	
90.68	162.0	0.0	15.0	146.0	2021	
95.48	156.0	0.0	7.0	148.0	2022	
99.64	312.0	1.0	2.0	279.0	2015	البحوث البيضاء
99.31	294.0	1.0	3.0	288.0	2016	
99.30	286.0	0.0	2.0	284.0	2017	
100	286.0	0.0	0.0	286.0	2018	
99.65	280.0	1.0	0.0	285.0	2019	
100.38	258.0	1.0	0.0	258.0	2020	
100.73	272.0	2.0	0.0	274.0	2021	
100	275.0	0.0	0.0	275.0	2022	
33.04	231.0	0.0	152.0	75.0	2015	البحوث السوداء
35.35	217.0	0.0	128.0	70.0	2016	
35.95	243.0	0.0	171.0	96.0	2017	
43.93	248.0	0.0	157.0	123.0	2018	
44.36	232.0	0.0	153.0	122.0	2019	

دفاتر MECAS

المجلد 21/ العدد 2 / ديسمبر 2025

42.32	227.0	0.0	139.0	102.0	2020	
36.40	235.0	0.0	152.0	87.0	2021	
34.23	256.0	0.0	171.0	89.0	2022	
85.96	1354.0	0.0	190.0	1164.0	2015	طماطم
88.34	1450.0	0.0	169.0	1281.0	2016	
94.07	1364.0	1.0	82.0	1286.0	2017	
89.73	1460.0	0.0	150.0	1310.0	2018	
91.80	1610.0	0.0	132.0	1478.0	2019	
93.32	1752.0	0.0	117.0	1636.0	2020	
93.98	1747.0	2.0	107.0	1642.0	2021	
94.32	1762.0	0.0	100.0	1662.0	2022	
100	1436.0	-	-	1436.0	2015	بصل
100	1526.0	-	-	1526.0	2016	
100	1420.0	-	-	1420.0	2017	
100	1399.0	0.0	-	1400.0	2018	
100	1614.0	0.0	-	1614.0	2019	
100	1666.0	0.0	-	1666.0	2020	

دفاتر MECAS

المجلد 21/ العدد 2 / ديسمبر 2025

100.06	1709.0	1.0	-	1711.0	2021	الزيوت (زيت الزيتون)
100	1763.0	0.0	0.0	1763.0	2022	
98.75	71.0	0.0	1.0	79.0	2015	
100	79.0	0.0	0.0	82.0	2016	
100	78.0	0.0	0.0	75.0	2017	
100	92.0	0.0	0.0	95.0	2018	
100	92.0	0.0	0.0	115.0	2019	
100	130.0	0.0	0.0	122.0	2020	
101.33	97.0	1.0	0.0	76.0	2021	
100	103.0	0.0	0.0	94.0	2022	
103.02	962.0	29.0	0.0	990.0	2015	التمور
103.10	998.0	31.0	0.0	1030.0	2016	
104.64	1012.0	47.0	0.0	1059.0	2017	
105.19	1041.0	55.0	1.0	1095.0	2018	
109.76	1035.0	102.0	1.0	1136.0	2019	
112.28	1026.0	126.0	0.0	1152.0	2020	
113.02	1051.0	138.0	1.0	1189.0	2021	

دفاتر MECAS

المجلد 21/ العدد 2 / ديسمبر 2025

116.76	1068.0	179.0	0.0	1247.0	2022	الفواكه (البرتقال واليوسفي)
97.08	1308.0	3.0	41.0	1267.0	2015	
98.68	1155.0	6.0	21.0	1127.0	2016	
98.59	1283.0	2.0	20.0	1265.0	2017	
96.94	1441.0	0.0	44.0	1397.0	2018	
97.77	1504.0	0.0	34.0	1495.0	2019	
96.97	1523.0	0.0	46.0	1477.0	2020	
97.34	1467.0	0.0	39.0	1428.0	2021	
96.97	1552.0	1.0	48.0	1505.0	2022	

المصدر : قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة fao.org/faostat

نلاحظ من خلال الجدول وفيما يتعلق به :

القمح والشعير والذرة أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية الاحتياجات الوطنية من الاستهلاك ، نظرا لضعف الإنتاج الوطني، بسبب الظروف المناخية، في حين أن صادرات مادة القمح لم تتجاوز 91 ألف طن كأقصى كمية في حين كانت منعدمة فيما يتعلق بمادة الشعير والذرة، وهذا ما يدل على أن الإنتاج المحلي مدعوما بكميات ضخمة من الواردات، ما يعكس محدودية القدرات الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

البطاطا والبصل والطماطم، لاحظنا أن الاعتماد على الواردات كان ضعيفا، إذ تغطي الجزائر حاجياتها محليا، بفضل المردودية المرتفعة، في حين أن الصادرات كانت محدودة جدا، والعرض المحلي يعتمد تقريبا وكمليا على الإنتاج المحلي.

البقوليات نلاحظ أن الإنتاج المحلي محدودا جدا والحصة الأكبر من العرض المحلي تأتي من الواردات، ويعود ذلك لعدة عوامل منها ضعف المساحات المزروعة، وتقلبات المناخ.

الفواكه لاحظنا أن الاعتماد على الاستيراد محصور في بعض الفواكه، لسد النقص خاصة خارج موسم الإنتاج أما التصدير فهو شبه معدوم.

للحوم الحمراء والبيضاء نلاحظ أن الجزائر تعتمد في بعض الأحيان على الواردات لتغطية الحاجات الاستهلاكية من اللحوم الحمراء، بينما تغطي الاحتياج الوطني من اللحوم البيضاء، في حين أن الصادرات شبه معدومة بسبب ارتفاع الاستهلاك الوطني الحليب: نلاحظ أن الإنتاج المحلي ضعيف، مما ساهم بشكل كبير في الاعتماد على الحليب المستورد لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي، أما الصادرات فهي شبه معدومة.

التمور والزيتون النباتية (زيت الزيتون) لاحظنا أن الاعتماد على الواردات معدوماً إذ تغطي الجزائر حاجياتها محلياً، بفضل المردودية المرتفعة، كما تقوم بتصدير كميات معتبرة من المنتجين.

3-1 دور الإنتاج المحلي في تعزيز نسب الاكتفاء الذاتي

إن قياس درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي يلعب دوراً محورياً في تقييم فعالية السياسات الزراعية، فكلما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي وانخفضت درجة الاعتماد على الاستيراد دل ذلك على نجاح التوجهات الحديثة في القطاع الزراعي، في تقليص الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.

وبالاعتماد على الجدول السابق والذي يعرض مؤشرات الاكتفاء الذاتي لأهم المواد الغذائية الأساسية في الجزائر نلاحظ أن:

– **القمح والشعير والذرة** من الركائز الأساسية للأمن الغذائي غير أن مستويات نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة وتتراوح ما بين 16 و36% ما يبرز التبعة الغذائية. لهذه المنتجات

– **أما فيما يخص البطاطا والبصل والطماطم** والتي تعد من أهم المنتجات لزراعية في الجزائر، فقد تمكنت من تحقيق اكتفاء ذاتي تجاوز 100% من البطاطا سنة 2022 بفضل وفرة الانتاج ونفس الوضع بالنسبة لمادة البصل، أما فيما يخص مادة الطماطم فبالرغم من الانتاج المعتبر، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز 94% ما يعكس الاعتماد النسبي على الواردات في تغطية الطلب الداخلي، ولهذا يجب توسيع المساحات المزروعة، والاعتماد على الزراعة المحمية لزيادة الانتاج خارج المواسم الطبيعية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

– **أما بالنسبة للبقوليات** والتي هي من المنتجات الغذائية الأساسية وبالرغم من تزايد الطلب المحلي عليه، غير أن نسبة الاكتفاء الذاتي منها منخفضة جداً، ولم تتجاوز 50% طيلة فترة الدراسة، ما جعل الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية الحاجيات الاستهلاكية.

– **الفواكه والتمور**: حققت الجزائر فائضا إنتاجيا من مادة التمر، إذ تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي ما بين 103 و116% وهو ما يعكس سد حاجات الاستهلاك الداخلي وتوجيه جزء من الفائض الإنتاجي للتصدير، أما فيما يخص الفواكه وعلى رأسها البرتقال فإن مستوى الاكتفاء الذاتي يقترب من الاكتفاء الكامل ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف خدمات التخزين والتسويق، بالإضافة إلى خسائر بعد الجني ولهذا تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي ما بين 96 و98%

-**اللحوم الحمراء:** تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها ما بين 63 و95% خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على أن الجزائر لم تحقق اكتفاء تاما لكنها قريبة منه في بعض السنوات بسبب التحديات المرتبطة بالإنتاجية، وضعف المردودية بسبب غلاء الأعلاف وارتفاع تكاليف التربية.

-**اللحوم البيضاء:** تمكنت الجزائر من تحقيق اكتفاء تام من اللحوم البيضاء، وتمكن الانتاج الوطني من تغطية كامل الطلب المحلي، مما أدى إلى انعدام الواردات بشكل شبه كلي، كما سمح فائض الانتاج في بعض السنوات بتوجيه كميات محدودة للتصدير، وهو ما يعزز مكانة اللحوم البيضاء كأحد المنتجات التي توفر اكتفاء ذاتيا كاملا، وتساهم بشكل إيجابي في تحقيق التوازن الغذائي للجزائر.

-**الحليب:** تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي منه ما بين 42 و52% وهذا ما يعكس ضعف القدرة الانتاجية الوطنية مقارنة بالطلب المتزايد، ويبقى الانتاج المحلي لا يغطي سوى نصف الاحتياجات تقريبا، ما يجعل الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات، وهذا ما يجعل الأمن الغذائي الجزائري عرضة لتقلبات السوق العالمية للحليب ومشتقاته.

-**الزيوت النباتية (زيت الزيتون):** يعتبر زيت الزيتون من المنتجات التي تحقق فيها الجزائر مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي، حيث يغطي الانتاج المحلي كامل الاحتياجات الوطنية، كما سمح الفائض في بعض السنوات بتوجيه كميات منه نحو التصدير، ولهذا يعتبر زيت الزيتون منتجا استراتيجيا للجزائر، لا يقتصر دوره على تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط بل يمتد لدعم ميزان المبادلات الغذائية من خلال الصادرات.

الخاتمة:

يعتبر تحديث لقطاع الزراعي ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، ولهذا قامت الجزائر بوضع عدة سياسات ومخططات، مست القطاع الزراعي بغية تطويره وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وقد ساهمت السياسات المتبعة في العقود الأخيرة، في رفع انتاج بعض المنتجات الاستراتيجية، مثل الخضار والفواكه، واللحوم البيضاء وزيت الزيتون، مما مكن من تحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي، وأحيانا فائضا موجه للتصدير، ومع ذلك تبقى بعض المنتجات الغذائية خاصة الحبوب والبقوليات والحليب واللحوم الحمراء لا تحقق الاكتفاء الذاتي ما يفرض استمرار التبعية للأسواق الخارجية، ويجعل الأمن الغذائي عرضة لتقلبات أسعار الأسواق الخارجية.

النتائج التطبيقية: تم التوصل لمجموعة من النتائج خلال هذه الدراسة أهمها:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات منها التمور، زيت الزيتون، واللحوم البيضاء، مع تسجيل فائض في بعض السنوات موجه للتصدير.

- تطور تدريجي في إنتاج الخضار والفواكه (البطاطا، الطماطم والبصل) بفضل توسع المساحات المزروعة وتحسن المردودية.

- إنتاج محدود ولا يغطي الطلب المحلي في الحبوب الأساسية (القمح، الشعير والذرة).

- ضعف نسب الاكتفاء الذاتي للحليب، بسبب قلة المردودية، ما يدفع الجزائر لتبعية كبيرة لمسحوق الحليب المستورد.

التوصيات:

- ضرورة ادخال التكنولوجيا الحديثة في الفلاحة، وتطوير تقنيات الري، لمواجهة شح المياه والتغير المناخي.

- تعزيز الصادرات في المنتجات ذات الميزة التنافسية (زيت الزيتون، التمور، اللحوم البيضاء)، وتقليص التبعية للواردات في الحبوب والحبوب.

- تحسين السلالات النباتية والحيوانية، واعتماد بذور وأبقار عالية المردودية.

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التحديث الزراعي، وإقامة شراكة للتأقلم مع هذا النوع الحديث من الزراعة.

- اعتماد الرقمنة في متابعة الإنتاج الزراعي، وترشيد استعمال الموارد المائية، وضمان التدخل السريع في مواجهة الازمات المناخية.

- ربط البحث العلمي الزراعي بمشاريع ميدانية لدعم الفلاحين، وتحفيز الشباب على الاستثمار في الزراعة، عبر تسهيلات وقروض ميسرة.

- تحسين آليات التمويل الفلاحي، والتأمين ضد المخاطر المناخية،

- توسيع المساحات المزروعة بالحبوب، وتشجيع زراعة البقوليات، وتعميم استعمال البذور المحسنة، والري الحديث لضمان تلبية الطلب المحلي، والحد من التبعية للواردات.

قائمة المراجع :

مقال في مجلة:

-كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر. (2018)، أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 7.
-MIMOUNI Chahrazede/(2024) , Plans de développement agricole en Algérie : Etat des lieux et leur impact sur la production agricole de 2000 à 2019, Finance & Markets Journal, N°2, Vol. 10 .

-ماحي زكريا، بنية صبرينة، بلجيلالي فتية.(2024)، مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 6، العدد 2.

مقال منشور في ملتقى:

-سلمي سداوي.(2023)، الذكاء الصناعي كآلية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الدول النفطية نحو الاستفادة من التجربة القطرية- الملتقى الوطني حول التكنولوجيا الخضراء وتعزيز الاستدامة بمنظمات الأعمال، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

-عزت ملوك قناوي.(2002)، الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين: الأمن الغذائي العربي، القاهرة مصر.

الأطروحات:

-هبول محمد، السياسات الزراعية.(2019-2020)، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية للفترة من (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.

مواقع الانترنت:

Ministère de l'agriculture et du développement rural. (Novembre 2010), Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, Alger, MADR..

Farmonaut، تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر: إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع بتاريخ 5 سبتمبر 2025 متاح على الرابط:

<https://farmonaut.com/africa/>